

**تقديم المندوب السامي للتخطيط**

**لأهم عناصر البحث الوطني حول ما يصطلح عليه بالعربية**

**بالرفاه أو بالعيش الكريم لسنة 2012**

**الرباط، في 1 أكتوبر 2012**

لقد كان في مدد طويلة الناتج الداخلي الإجمالي الذي يقيس مستوى النمو المرجع القياسي لمدى تقدم المجتمعات. وبالتحولات العميقة التي عرفها نظام المحاسبة الوطنية من حيث تنويع حساباته وتحسين مناهجه، أصبحت مؤشرات الدخل الوطني الإجمالي المتاح أو الدخل الإجمالي المتاح المصحح أدوات توفر إمكانية مقاربة انعكاسات النمو على دخل الأسر وعلى قدرتهم الشرائية. إلا أنها ظلت مع ذلك غير كافية للدلالة على التوزيع الاجتماعي للدخل والفوارق الاجتماعية وبالأحرى أن تعكس الواقع المعيش وتقييمه من لدن الأسر. وهكذا، لا تزال ملامسة البون بين هذه القياسات الموضوعية وما يحس به المواطنون في حياتهم تعد إشكالا عند كل تقييم ملموس لنتائج السياسات العمومية بغاية الوقاية الاستباقية من الأزمات والقيام بالتعديلات الضرورية لهذه السياسات.

وإن الحركات الاحتجاجية الواسعة التي تصاحب اليوم الأزمة التي يعاني منها العالم والتي من المحتمل أن يعاني من امتداداتها لمدة طويلة لتعري مستوى هذا البون، مما تنامت معه في وسط كثير من الهيئات الوطنية والدولية المقاربات الاقتصادية والمؤشرات الموضوعية والذاتية الهادفة إلى ملامسة حقيقة ظروف معيشة السكان وواقعهم المعيش. ولا يبدو لي أن الربط بين الأزمة التي يعيشها العالم منذ 2007 والاهتمام المتزايد الذي تحظى به هذه المقاربات وبالذات مؤشرات التقدم الاجتماعي والعيش الكريم من قبيل المجازفة. ويجدر التذكير، في هذا الصدد، أن اعتماد الناتج الداخلي الإجمالي مؤشرا لقياس تقدم الدول كان نتاجا للأزمة الكبرى التي عرفها العالم في الثلاثينيات من القرن الماضي. كما أن مؤشر التنمية البشرية قد عرف بدوره حظوة وازنة في سياق أزمة المديونية أثناء الثمانينيات من القرن الماضي وتأثيرات التقويمات الهيكلية على الوضعية الاجتماعية للبلدان السائرة في طريق النمو.

وإن الحاجة التي يعبر عنها اليوم بقوة متنامية لقياس تقدم المجتمعات باعتماد جودة الحياة والعيش الكريم للمواطنين تكميلا للمؤشرات التقليدية، الاقتصادية منها والاجتماعية، قد انبثقت من صلب الأزمة الحالية التي يعاني منها نظام الإنتاج والاستهلاك والمبادلات ذو طبيعة غير عادلة ويعرف اعتراضات واسعة إزاء نتائجه. وهكذا، فقد أصبح الالتزام بهذه المنهجية مقترحا يكاد يستقطب شبه إجماع مجموعة من الهيئات الوطنية والجهوية والدولية، منها لجنه استكليتز-سين-فيتوسي المجتمعة في باريس بتاريخ 22 و23 أبريل 2008 بمبادرة من الرئيس الفرنسي بهدف التداول في مؤشرات التقدم ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في إطار مشروعها الشامل تحت عنوان "كيف قياس تقدم المجتمعات" الذي أطلقته بشراكة مع مجموعة من المؤسسات الدولية. ويجدر التذكير، في هذا الصدد، أن هيأة الأمم المتحدة من جهتها قد "دعت الدول الأعضاء إلى صياغة قياسات جديدة تأخذ بعين الاعتبار أهمية البحث عن السعادة والعيش الكريم في التنمية بقصد توجيه سياساتهم الوطنية".

ويبدو أن مفهوم العيش الكريم قد أصبح، بكيفية متنامية، في صلب نموذج جديد للنمو والتنمية بما تحدثه التحولات العلمية والتكنولوجية من تأثيرات على تطور النظام العالمي للإنتاج والاستهلاك والمبادلات ومن تغييرات في المصادر القطاعية والمجالية للإنتاجية والربح ومن عولمة لنماذج السلوكات ومرجعيات القيم في المجتمعات وخاصة عند الشباب. وبهذا أصبح مؤشر العيش الكريم يكتسي وظيفة محورية في تنوير أصحاب القرار والمساهمة في ملاءمة السياسات العمومية مع متطلبات هذه التحولات أثناء هذه الحقبة الانتقالية.

ومع ذلك، فإنه يتعين الإقرار بأن تعريف مفهوم العيش الكريم رغم تكريسه من لدن المجموعة الدولية هدفا للتنمية المستدامة وقياسه مؤشرا عن تقدم المجتمعات وتماسكها، فإنه لا زال رهينا للمقاربات التجريبية، على أن هذا التعريف في طريقه إلى التدقيق من خلال الأبحاث الأكاديمية التي تعنى به من طرف باحثين مرموقين وكذا من خلال المقاربات المعتمدة من لدن مؤسسات وطنية وجهوية ودولية للإحصاء. ويندرج في هذا الإطار ما تقوم به دول مثل المملكة المتحدة وفرنسا وكندا وأستراليا وكوريا الجنوبية أو مجموعات من الباحثين في إطار الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ويرجع لهذه المنظمة فضل تقديم إحدى أسهل التعاريف، إذ تعتبر أن "العيش الكريم يمر عبر إشباع مختلف الحاجيات البشرية بما فيها ما تعتبر أساسية كالصحة مثلا، كما تمر عبر توفر إمكانية السعي لتحقيق أهدافه الشخصية وينمي شخصيته ويكون راضيا على حياته". وانطلاقا من هذا التعريف، صاغت مؤشرا لقياس العيش الكريم يتضمن أحد عشر بعد من أبعاد الظروف المعيشية، منها ما يندرج في إطار الظروف المادية (السكن والدخل والشغل) ومنها ما يرتبط بجودة الحياة (الحياة الجماعية والتربية والبيئة والحكامة والصحة والحياة الراضية والأمن والتوفيق بين العمل والحياة الخاصة).

ويجدر التذكير هنا أن المندوبية السامية للتخطيط تربطها في هذا الموضوع مع منظمة التعاون والتنمية علاقات تعاون كان تجلياتها تنظيمهما بشراكة مع مؤسسة "باريس 21" للندوة حول قياس العيش الكريم في إفريقيا الذي التئم في الرباط بين 19 و21 أبريل 2012.

وإذا كان بحثنا حول العيش الكريم يندرج في إطار التعريف الواسع الذي تبنته منظمة التعاون والتنمية، فإنه لا يعتمد الأبعاد الإحدى عشرة التي استعملتها لقياسه، وذلك لسببين. السبب الأول يستمد مشروعيته من رأسمال التجارب التي راكمتها المندوبية السامية للتخطيط في ميدان البحوث النوعية، فيما يستجيب السبب الثاني للحرص على عدم إخضاع واقعنا الاقتصادي والاجتماعي لمحاور مقاربات تمت صياغتها انطلاقا من نماذج اقتصادية واجتماعية وثقافية لبلدان متقدمة.

لقد حرصنا في المندوبية السامية للتخطيط في أكبر عدد من بحوثنا أن نأخذ بعين الاعتبار تصورات المواطنين وما يحسون به في واقعهم المعيش، ومنها البحوث المنتظمة حول الشغل ومستوى المعيشة والدخل والاستهلاك ونفقات الأسر وبكيفية خاصة حول مؤشر الثقة لدى الأسر. ولقد بدا لنا من الضروري في البحث الذي نحن بصدده حول العيش الكريم أن نتبنى مقاربة تفاعلية مع الساكنة المشمولة بالبحث، وذلك من أجل الأخذ بعين الاعتبار جدة الموضوع وتعدد الأوجه المادية والثقافية لمتضمناته المفاهيمية ومصطلحاته، وبالتالي ما قد ينجم عنه من سوء فهم يؤدي إلى انحراف في معطياته عند استغلال وتحليل النتائج. ولذلك، فإننا تبنينا من باب الحذر المنهجي مسلمة مفادها أن تلاؤم المنطق المنهجي لمقاربة العيش الكريم في الدول المتقدمة من جهة وفي الدول التي تعيش مرحلة انتقالية من جهة أخرى، لا يكون حاصلا بالضرورة. والحقيقة أن هناك كثيرا ممن يجدون أسبابا للاعتقاد بذلك. فنمط الإنتاج السائد في البلدان المتقدمة كثيرا ما يكون قد استكمل تحقيق التناغم ما بين العلاقات الاجتماعية ونماذج الاستهلاك ومنظومة القيم، فيما تتعايش وتتداخل في البلدان النامية أثناء المرحلة الانتقالية، بحكم التحولات السريعة التي تعرفها تشكيلاتها الاجتماعية، عدة نماذج إنتاج وتنظيمات اجتماعية وقيم ثقافية بمستويات متفاوتة من حيث التجانس، تعطي لهذه التشكيلات الاجتماعية ذاك الطابع المركب الذي سبق أن تم تشخيصه من طرف إميل دوركايم في دراسة مرحلة الصعود القوي لهيمنة الرأسمالية في أوربا (كتاب تقسيم العمل الاجتماعي لإميل دوركايم).

وبهذا، كان من الضروري أن تتلاءم المنهجية المعتمدة في البحث الوطني حول العيش الكريم مع مقتضيات هذه المسلمة، مما جعلها ترتكز على ثلاث مقاربات :

* في المقاربة الأولى، يطلب من الساكنة أن تقوم بنفسها بتشخيص مختلف أبعاد ظروف المعيشة، تعتبرها محددة للعيش الكريم. ولقد أودت هذه العملية إلى أن تعدد مجموعة من الأبعاد تنتمي إلى مجالات منها المادية مثل السكن والدخل والحياة الاجتماعية كالشغل والصحة والتعليم ومنها المجتمعية مثل الحياة الثقافية والروحية والعائلية والترفيهية. ويتم تقديم أبعاد ظروف المعيشة هذه وفق ترتيب تنازلي حسب عدد المرات التي ورد ذكره من طرف الساكنة.
* وفي المقاربة الثانية، يطلب من الساكنة أن تعرض العوامل التي تعتبرها محددة لحياة كريمة حقيقية في كل بعد من هذه الأبعاد.
* وفي المقاربة الثالثة، يطلب من الساكنة أن تقيس مستوى الرضى الذي يوفر لها كل بعد من أبعاد ظروف معيشتها، وما توفر لها إجمالا حياتها بصفة عامة. ومن أجل ذلك، يطلب من كل فرد من الساكنة أن يتموقع في سلم يحدد مستويات الرضى عن الحياة بدرجات متفاوتة. إما أن يكون غير راض أو قليل الرضى أو متوسط الرضى أو راض.

وقبل أن أقدم نتائج هذا البحث، أود، أول الأمر، أن أشير إلى أنه هم 3200 فرد تبلغ أعمارهم 15 سنة فما فوق، من بينهم 2080 بالوسط الحضري. وقد استعملت فيه استمارتين، واحدة للأسر ولخصائصها السوسيو ديمغرافية وظروف معيشة أفرادها، فيما ركزت الثانية على موضوع العيش الكريم للسكان، مع الإشارة إلى أن البحث الميداني قد تم إنجازه بعد المرحلة التجريبية المعتادة من 30 يناير إلى 20 فبراير 2012.

هذا وأود، من جهة أخرى، أن أثير مسألة مدى ما يكتسيه هذا البحث من وجاهة بالنسبة لفوائده. ويبدو لي في هذا الصدد، أن هذا البحث يستمد وجاهة فوائده من ما تتيحه من مساهمة في تنوير أصحاب القرار في اختياراتهم للسياسات العمومية الهادفة إلى تحسين ظروف معيشة السكان بهدف ملاءمة الأهداف المتوخاة مع انتظارات هؤلاء.

ومن جهة أخرى، فإن عرض الساكنة لما تعتبره من المحددات الأساسية للرفاه في كل ميدان من ميادين حياتها، فإنها بذلك تكشف عن تصورها لما يحققه المحتوى النوعي للسياسات العمومية من أجرأة لتحسين ظروف معيشتها والرقي بمستوى كرامة عيشها.

وفي نهاية المطاف، فإن اعتماد مستويات رضى الساكنة قياسا للعيش الكريم ليوفر مؤشرا وجيها قد يصبح إذا ما تم تحيينه بصفة منتظمة مرجعا ملائما في التقييم الدوري لنجاعة السياسات العمومية من منظور العيش الكريم للمواطنين.

**أهم نتائج البحث الوطني حول العيش الكريم**

1. **أبعاد العيش الكريم**

على إثر استجوابهم حول أبعاد الحياة التي تشكل بالنسبة إليهم مصادر للعيش الكريم أبرز المغاربة ثلاثة مجالات من الأبعاد :

* مجال الحياة المادية التي تضم السكن الذي ذكر من طرف 60% من المغاربة والدخل من طرف 45% ؛
* المجال الاجتماعي الذي يشمل الشغل بالنسبة لـ 43% والصحة بالنسبة لـ 32% والتعليم بالنسبة لـ 24% ؛
* المجال المجتمعي الذي ذكر من طرف 29% والذي يتضمن الحياة العائلية والثقافية والروحية والترفيهية.

1. **العوامل المحددة للعيش الكريم حسب كل بعد**

إن السكن الذي يتيح العيش الكريم هو في نظر 60% من المغاربة السكن الشخصي، وبالنسبة لـ 38% منهم (49% من بين السكان القرويين) السكن المتوفر على التجهيزات المنزلية الضرورية، وبالنسبة لـ 36% (55% بالوسط القروي) هو السكن الذي يتوفر على خدمات الماء والكهرباء والتطهير. أما القرب من الخدمات الجماعية، فقد تمت إثارته من طرف 26% من المغاربة (29% بالوسط القروي).

إن الدخل الذي يوفر العيش الكريم حسب 87% من المغاربة هو الدخل الذي يوفر أجرا جيدا عن الشغل، فيما تم ذكر القوة الشرائية من طرف 18% والاستغناء عن المساعدات أو اللجوء إلى الاقتراض من طرف 6,4%.

بخصوص الشغل، أثار السكان العوامل المرتبطة أولا بظروف العمل بنسبة 72% وثانيا الإنصاف في الولوج إلى الشغل وفي الأجر بنسبة 51%، ثم الحماية الاجتماعية بنسبة 22%.

وفي مجال الصحة، حوالي نصف المغاربة (49%) يعتبر مجانية الخدمات كأهم عامل محدد للعيش الكريم و38% تركز على قرب المؤسسات الصحية (56% بالوسط القروي)، دون إغفال جودة الخدمات الصحية التي تشكل بالنسبة لـ 36% من السكان عاملا محددا لكرامة عيشهم في هذا المجال.

وفي ما يتعلق بالتعليم، فإن جودته تستقطب اهتمام 8 مغاربة من كل 10 (78%)، كما يعتبر 6 أشخاص من كل 10 أن قرب المؤسسات التعليمية عامل محدد للعيش الكريم في هذا المجال.

ويظل العيش الكريم في مجال الحياة العائلية والمحيط المجتمعي بالنسبة لـ 8 مغاربة من أصل 10 (78%) رهينا بالتضامن العائلي وبالنسبة لأزيد من ثلاث أرباع (76%) بتوفر البنيات التحتية الاجتماعية والثقافية والترفيهية وبالنسبة لـ 6 مغاربة من أصل 10 (56%) بالظروف الملائمة لولوج الأنشطة الثقافية والروحية والترفيهية. وقد تمت كذلك إثارة العلاقات العائلية والثقة من طرف أزيد من ربع السكان (27%).

1. **العيش الكريم الذاتي حسب كل بعد**

صرح نصف المغاربة أنهم راضون قليلا أو غير راضون على السكن، فيما يعتبر أزيد من الربع منهم أنهم راضون أو راضون جدا. ويعتبر الربع الآخر نفسه راض بشكل متوسط.

أما في ما يتعلق بالدخل، فإن مستوى عدم الرضى يناهز 64% في صفوف مجموع السكان و74% في صفوف السكان القرويين، في حين أن الذين يعتبرون أنفسهم راضين أو راضين جدا يمثلون بالكاد مغربي واحد من أصل 10 (8,5%).

وفي مجال الشغل، أزيد من نصف السكان صرحوا بأنهم غير راضين على عملهم، فيما يتوزع الباقي بالتساوي بين من هم راضون إلى راضون جدا وراضون بشكل متوسط.

وتجدر الإشارة إلى أنه من بين الأبعاد الاجتماعية للعيش الكريم، فإن أقل مستوى للرضى تم تسجيله في مجال الصحة، حيث لا تتعدى نسبة المغاربة الذين أبدوا رضاهم في هذا المجال 8% مقابل 72% عبروا عن عدم رضاهم.

وبخصوص التعليم، تتجاوز نسبة الأشخاص الغير راضين 55% مقابل 15% قالوا أنهم راضون أو راضون جدا.

في ما يخص الحياة الثقافية والترفيهية، فإن 7 مغاربة من كل 10 (68%) يعتبرون أنفسهم غير راضين عنها فيما 13% فقط اعتبروا أنفسهم راضين أو جد راضين.

وأخيرا يبدو أن الحياة العائلية والمحيط المجتمعي لا يحظى بالرضى الكلي إلا لدى مغربي من أصل 5 (18%)، فيما عبر أزيد من نصف المغاربة عن عدم رضاهم وأزيد من ربعهم (28%)عن رضى متوسط.

**تطور مستوى الرضى حسب بعض الخصائص الديموغرافية والسوسيو اقتصادية**

يعتبر مستوى الرضى نتيجة لتفاعل معقد لمجموعة من العوامل، ويدل على أن ما يحسه المواطنون يتأثر ليس فقط بالإكراهات التي يواجهونها في حياتهم ولكن أيضا بخصائصهم الديموغرافية والسوسيواقتصادية.

وهكذا، فإن مستوى الرضى عن السكن هو أعلى لدى الشباب والأشخاص الأكبر سنا مما هو عليه لدى الأشخاص متوسطي السن. فهذه العلاقة التي هي على شكل U تم كذلك رصدها في ميدان الشغل والحياة العائلية والمحيط المجتمعي والدخل، لكنها تبقى معلنة بدرجة أقل.

كما ترتفع درجة الرضى عن الشغل والدخل والسكن كلما ارتفع المستوى الدراسي.

ويؤثر التوفر على عمل بشكل إيجابي على درجة الرضى في مجالات الترفيه والسكن والحياة العائلية وذلك على عكس البطالة التي تؤثر سلبا على درجة الرضى في هذه المجالات.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه، ولمجرد كونها امرأة، بغض النظر عن الأشياء الأخرى التي تبقى متساوية، فإن مستوى رضاها في ميدان الشغل يتقلص بشكل ملحوظ.

وحسب الفئات السوسيو مهنية، يظل مستوى رضى الفرد ضعيفا لدى العمال بينما يسجل أعلى مستوياته لدى الأطر العليا وذلك على مستوى جميع أبعاد العيش الكريم.

**العيش الكريم الذاتي الإجمالي**

إلى أي حد يعيش المغاربة في رفاه؟

ماهو مستوى الرضى الذي توفره لهم الحياة في أبعادها المادية والاجتماعية والمجتمعية؟

يتضح من خلال البحث الوطني حول العيش الكريم أن مغربيا واحدا من أصل ثلاثة قد يكون راضيا أو جد راضيا على الحياة وأقل من الربع راض بشكل متوسط فيما حوالي نصف المغاربة غير راضين (46%).

إجمالا، يتأثر مستوى رضى السكان على عيشهم إلى حد كبير بالسن ويرتفع كلما ارتفع المستوى الدراسي والمهني والدخل.

ولكن، بغض النظر عن هذه التغيرات في مستوى الرضى حسب الخصائص الشخصية، ينبغي التساؤل حول الأسباب الأخرى المرتبطة بظروف العيش الحقيقية للسكان والتي تبرر تموقع كل فرد على سلم القياس حسب درجة الرضى (راض قليلا أو غير راض، راض بشكل متوسط، راض أو جد راض) وخاصة منها أسباب عدم الرضى. وقد تم التطرق لهذه الأخيرة في هذا البحث بشكل مفصل وذلك على مستوى كل بعد من الأبعاد التي تم ذكرها سلفا. وقد تم إبرازها من خلال قياس كمي للصعوبات التي يواجهها المغاربة في عيشهم اليومي، الشيء الذي يمكن من توجيه كل سياسة عمومية تهدف للاستجابة للانتظارات الحقيقية للمواطنين، تلك التي تتيح لهم العيش الكريم والرضى على الحياة.

هذا الجانب من البحث الوطني حول العيش الكريم سيشكل موضوع الجزء الثاني من هذه الدراسة التي ستقدمها المندوبية السامية للتخطيط لاحقا.